" دور المؤسسات الامنية في الحد من الجرائم المستحدثة "

م.د. مها عصام عبد الحميد العكيلي

جامعة النهرين

Maha.esam@nahrainuniv.edu.iq

تاريخ استلام البحث : ٢٠٢٦/٥/٢٠

تاريخ نشر البحث : ٢٠٢٦/٦/٢١

الخلاصة

على الرغم من التطور التكنلوجي والتقني الذي حدث في الآونة الاخيرة ودخول العالم في حركة تغيير سريعة، الذي سهل الكثير من جوانب الحياة وساعد في تغير انماط الحياة الاجتماعية والاقتصادية والسياسية والثقافية، مما أدى إلى تغيير في جميع جوانب حياة الإنسان، ولهذا التغيير جوانب إيجابية وانعكاسات سلبية نتيجة الاساءة في الاستخدام، فقد طال هذا التطور السريع التغيير في شكل الجريمة ونظامها وانماطها ، مما أدى إلى ظهور انواع من الجرائم لم نشهدها من قبل ، جرائم لا تعتمد على الأساليب التقليدية القديمة في الجريمة بل أصبحت تستعين بأجهزة الحاسوب الآلي وبأحدث التقنيات معتمدة على الوسائل الذكية التي اصبحت في متناول أيدي الجميع، مما أدى إلى انتشار الجرائم المستحدثة وبات الأمر لا يتعلق بحياة الفرد فحسب بل اصبح الامر يتعلق بقطاعات تخص المؤسسات والهيئات والشركات المحلية والعالمية، وباتت أعداد مرتكبي مثل هذه الصور والانماط من الجرائم تشكل درجة كبيرة من الخطورة على افراد المجتمع وعلى أمن وأمان الوطن وسلامته.

ولتحقيق أهداف البحث فقد قسم الى عدة مباحث تناول المبحث الاول عناصر البحث (مشكلة البحث وأهميتها وأهدافها) أما المبحث الثاني فاهتم بتحديد المفاهيم والمصطلحات العلمية، وناقش المبحث الثالث خصائص الجريمة المستحدثة وأسبابها، اما المبحث الرابع تناول دور المؤسسات الأمنية في وقاية المجتمع من الجرائم المستحدثة والتحديات التي تواجهها.

الكلمات المفتاحية : المؤسسات الأمنية ، الجرائم المستحدثة ، الجرائم

The Role of Security Institutions in Reducing Emerging Crimes”

Assistant Professor Dr. Maha Essam Abdul Hameed Al-Akeeli

Al-Nahrain University

Maha.esam@nahrainuniv.edu.iq

Date received: 20/5/2026
Acceptance date: 21/6/2026

Abstract

Despite the technological and technical advancements that have occurred in recent years, and the world’s transition into an era of rapid transformation, many aspects of life have become easier, contributing to changes in social, economic, political, and cultural lifestyles. This development has led to transformations in all aspects of human life. While these changes have brought positive outcomes, they have also produced negative repercussions as a result of misuse.

This rapid development has extended to the nature, structure, and patterns of crime, resulting in the emergence of new forms of crimes that had not previously been witnessed. These crimes no longer rely on traditional criminal methods; instead, they utilize computers and advanced technologies, depending on smart tools that have become accessible to everyone. Consequently, emerging crimes have spread widely, and the issue is no longer confined to the life of the individual alone, but has expanded to affect sectors related to local and international institutions, organizations, and companies. Furthermore, the increasing number of perpetrators involved in such criminal patterns constitutes a serious threat to members of society, as well as to national security, safety, and stability.

To achieve the objectives of the research, the study was divided into several sections. The first section addressed the research elements, including the research problem, its significance, and objectives. The second section focused on defining the concepts and scientific terminology. The third section discussed the characteristics and causes of emerging crimes. Finally, the fourth section examined the role of security institutions in protecting society from emerging crimes and the challenges they face.

Keywords: Security institutions, emerging crimes, crimes

المبحث الاول

عناصر البحث

مشكلة الدراسة

أن ارتفاع معدلات الجريمة في أي دولة من الدول يشكل عبئ عليها، وله أبعاد أمنية وقوميه واقتصادية واجتماعية وثقافية وسياسية وتنموية، فالجريمة بحد ذاتها هي خطورة على المجتمع وذلك لآثارها السلبية المدمرة فهي تؤثر على مستوى الفرد والأسرة والمجتمع باسره، وبفضل التطورات التكنولوجية التي حصلت ودخول العالم إلى عصر العولمة وبروز أزمات جديدة كانت لها الاثر في خلق انواع مستحدثة من الجرائم التي انتقلت من الطابع التقليدي إلى الطابع المستحدث الذي يواكب التغيرات والتطورات التي يشهدها العالم ، حيث ظهرت انوع جديدة من الجرائم الغير تقليدية والغير مألوفة، بحيث اصبحت تستعين بتقنيات ودراسات علمية والكترونية، بمعنى اخر ان الذكاء الصناعي اقترن بالذكاء البشري في مثل هذا النوع من الجرائم، بشكل ميزها لتكون اكثر دقة في التخطيط واسهل في التنفيذ، مما ادى الى انتهاك القوانين وكذلك النفاذ من العقوبات وسرعة الافلات من ايدي اجهزة العدالة والشرطة، فضلاً عن انها تكون سريعة الانتشار بفضل المتغيرات التقنية، فهي جرائم ترتكبها جهة او جماعة أو مجموعة افراد لغرض الحصول على المال معتمدة في ذلك على وسائل منها التهديد و الابتزاز والعنف والرشوة لتحقيق أهدافها حيث تنطوي معظم هذه الجرائم على الخداع والاحتيال والسرعة إضافة إلى كونها تتسم بالتعقيد، مما استدعى الامر إلى تشكيل قوة رادعة على مستوى عالي من التطور والثقافة بالامور التكنولوجية للسيطرة على الوضع والتحكم في زمام الأمور.

أهمية البحث

أكتسب موضوع البحث أهمية كبيرة بسبب الاستخدام المتزايد لوسائل التواصل الاجتماعي بكل أنواعها والتي أصبح من الممكن من خلالها استغلال الأشخاص لارتكاب مثل هذه الجرائم، حيث تشير الدراسات إلى أن العالم انفق حوالي٩.٥ دولار في عام ٢٠١٥ لحماية أمن المعلومات كما أن موضوع البحث يمس الفرد بصورة خاصة والمجتمع والدولة بصورة عامة، أذ ان الجرائم الحديثة أو الجرائم المستجدة تزداد شكلاً ونوعاً ومضموناً لأنها مرتبطة بالتقدم العلمي والتكنولوجي مما يمثل تحدياً كبيراً ليس فقط أمام المجتمع المحلي بل الاقليمي والدولي كونه يهدد استقرار وأمن الشعوب، وهذا ما جعلها تثير اهتمامات المختصين والباحثين في شتى المجالات مما يستدعي الى تظافر الجهود من قبل الدولة بكافة مؤسساتها والمؤسسات الامنية ومنظمات المجتمع المدني والجماعات والافراد لمواجهتها والتصدي لها للحد من هذه الجرائم والعمل على وقاية الشعب منها.

أهداف البحث

يهدف البحث الى: -

١- التعرف على مفهوم الجرائم المستحدثة.

٢- بيان خصائص الجرائم المستحدثة والتعرف على أسبابها.

٣- تسليط الضوء على دور المؤسسات الأمنية والتحديات التي تواجه في الوقاية من الجرائم المستحدثة.

المبحث الثاني

المفاهيم والمصطلحات العلمية

اولاً/ الدور

مفهوم الدور متعدد الابعاد ويختلف معناه بناءً على المجال الذي يستخدم فيه،والدور هو أداء الافراد لعمل معين او واجب محدد ضمن المجال الذي يشغلهُ،وله اهمية اساسية في التحليل السوسيولوجي إذ عد العالم (بارسونز)الدور بمثابة عناصر أولية لعلم الاجتماع،اما وظيفياً فيعرف الدور بانه العملية التيتحدد فيها جماعة اجتماعية او مؤسسة أعرافاً وقواعد أساسية محددة تحدد من خلالها الضوابط لتفاعللا الافراد مع بعضهم البعض بغية تحقيق اهدافها من جهة والحفاظ على الاستقرار من جهة اخرى[١]. يعرف كمال الدسوقي الدور اصطلاحاً بأنه توجيه أو تفهيم عضو الجماعة بالجزء الذي ينبغي أن يلعبه في التنظيم[٢] وبشكل عام يشير الدور الى مجموعة من المهام والوظائفوالسلوكيات المتوقعة من فرد او جماعة او جهة او مؤسسة.

التعريف الإجرائي للدور هو السلوك المنظم والمحكم الذي تقوم به المؤسسات الامنية من اجل وضع خطط واستراتيجيات للمحافظة على أمن وسلامة الدولة من الجرائم المستحدثة.

ثانياً/ المؤسسات الامنية

تعرف المؤسسات الأمنية اصطلاحاً بأنها المؤسسة المعنية بتوفير الأمن والطمأنينة لأفراد المجتمع من خلال قيامها بمجموعة من الإجراءات للمحافظة على اهداف وكيان وآمال المجتمع في الحاضر والمستقبل مع مراعاة الإمكانيات المتاحة وتطويرها سواء كان ذلك في مجال الحياة العامة او العسكرية حفاظا على كيان المجتمع ومصالحه في الحاضر والمستقبل في ظل المتغيرات الدولية المختلفة.[٣]

اما تعريف المؤسسات الامنية أجرائياً فهي المؤسسات التابعة الى وزارة الداخلية والمسؤولة عن حفظ النظام والاستقرار وتوفير الأمن للمواطنين من الجرائم الحديثة التي سببتها التطورات التكنولوجية.

ثالثاً/ الوقاية

وتعني مجموعة من الإجراءات والتدابير الاحترازية التي قد تتخذها الدولة بكافة مؤسساتها (الافراد والمجتمع) لتوخي الحيطة والحذر والحيلولة دون وقوع أضرار أو خسائر جسيمة جراء حدوث الكوارث أو الظواهر الطبيعية والبيئة والصحية والاقتصادية والاجرامية الخطيرة التي قد تؤدي إلى أضرار أو خسائر فادحة تهدد حياة الأفراد والاستقرار الاجتماعي وتعطل استمرارية مرافق الحياة في الدولة السياسية والاقتصادية والاجتماعية. [٤]

رابعاً/ الجرائم المستحدثة

عرفت الجرائم المستحدثة بانها صورة من صور الجرائم المتقدمة زمنياً على مجموعة التشريعات والقوانين العقابية نتيجة التطور المتسارع في كافة الميادين والمجالات العلمية.او هي أنماط مختلفة من الجرائم لايجمعها إلا معيار الحداثة التكنلوجية وان خطورتها تكمن من تطورها السريع والمستمر وأنتشارها الواسع ونوع الجناة فيها أضافة الى الاساليب التقنية المستخدمة في أرتكابها، وتسمى احياناً بالجريمة المنظمة [٥].

كما عرفت ايضاً بانها تلك الجرائم التي فرضتها تقنيات العصر التكنلوجي الحديث وأنها تعد صورة من صور الجرائم المستهدفة ولكن بصورة المتقدمين زمنياً على التشريعات العقابية نتيجة التطورات الهائلة المتسارعة في الميادين العلمية فهي ظواهر إجرامية اخرجتها تيارات الحياة الحديثة في كل ما له صلة في الجوانب الاجتماعية والاقتصادية والثقافية وغيرها. وتشكل هذه الجرائم خطورة على المواطنين والامن العام وهي بذلك تختلف عن الجرائم التقليدية التي يتصف مرتكبيها بالدهاء والمكر و الفاعلية والقدرة على التخفي كما يتسم بالدقة في الاداء .[٦]

اما التعريف الإجرائي للجرائم المستحدثة فهي نوع من الجرائم التي ظهرت في الآونة الاخيرة والتي تمس الفرد والمجتمع والدولة وبسبب طبيعتها العابرة للدول، تتميز هذه الجرائم بالدقة والتقدم والتطور وكذلك الغموض لأنها تستخدم أساليب وأدوات جديدة في ارتكابها وإخفاءها والتهرب من الملاحقة القضائية بحيث اصبحت تهدد أمن الشعوب.

المبحث الثالث

خصائص الجرائم المستحدثة واسبابها

يعد العراق من أبرز دول الشرق الاوسط الذي يتعرض للجرائم المستحدثة وذلك لظروفه الداخلية والسياسية والاجتماعية والاقتصادية والأمنية التي مرةُ بها وبالأخص بعد عام ٢٠٠٣ ما جعله أكثر الدول تضرراً من الجرائم المستحدثة لتزايد مستخدميها بأعداد كبيرة، حيث ان قضايا هذه الجرائم زادت في العراق خلال المدة من ٢٠٠٦ ولغاية ٢٠١١ بصورة كبيرة وبنسب مرتفعة، ومن المؤشرات التي تدل على مدى سعة وتفاقم حجم التحديات والعواقب التي يمر بها العراق هي ان عدد مستخدمي مواقع التواصل الاجتماعي بحسب مركز الاعلام الرقمي في العام ٢٠١٩ وصل بحدود (١٩) مليون انسان، أي قرابة (٤٨ %) من عدد نفوس العراقيين. [٧] في حين صرحت وكالةالانباء العراقية لعام ٢٠٢٤ بان (٣٢) مليون مستخدم لمواقع التواصل الاجتماعي اي مايعادل (٦٩,٤٪) من اجماليعدد السكان.

ومن خصائص هذه الجرائم:-

١- الصلة الوثيقة بين هذه الجرائم وتطورها الفني والتقني: أذ تعد هذه الجرائم نتائج الإفرازات التي صاحبت الثورة العلمية والمعرفية التي شملت أغلب دول العالم.

٢- التحرر من الخصوصية الزمانية والمكانية .[٨]

٣- براعة وكفاءة وأمكانية عمل العناصر الإجرامية القائمة بالتخطيط والتنفيذ لهذه الجرائم ومعرفتها التامة بوسائل القوة القانونية والمادية التي تمكنهم من ارتكاب جرائمهم بدقة متناهية لانها تعتمد على الأساليب العلمية والابتكار في التخطيط والاعداد والتنفيذ في كافة مراحل الجريمة وكيفية إخفاء كافة الآثار الدالة على ارتكابها.

٤- تتميز بوجود شبكة من العلاقات المعقدة والمتشابكة بين كافة الافراد المشتركين فيها نتيجة وجود عنصر المصالح والوسائل والغايات المشتركة المرتبطة بالجريمة.[٩]

٥- غياب التشريعات والقوانين وآليات الضبط الاجتماعي.

٦- خلوا الإحصاءات الجنائية الرسمية من الارقام والنسب والاحصاءات الخاصة بأعداد هذه الجرائم .[١٠]

٧- أنها ذات خصائص منظمة هدفها هو تعظيم الربح وتقوم على تحديد الاهداف وتعبئة الموارد لتنفيذها وتميل عادة الى التخصص وتقسيم مهام العمل.

٨- تتميز بالاستمرارية أذ لاتتأثر بزوال الافراد القائمين فيها [١١].

اسباب انتشار الجرائم المستحدثة

يرى الباحث أن الجرائم المستحدثة لا يمكن تبريرها وإنما يمكن تفسيرها والوقوف على الأسباب التي تدفع الجماعات الاجرامية للقيام بها ، ويتناول الباحث عدد من الأسباب يمكن أن تدفع الشاب من أوساط مختلفة وبيئات متعددة لارتكاب مثل هذه الجرائم والتعرف على مجموعة من الأسباب التي يمكن الاستفادة منها للخروج بمقترحات وحلول تعمل على تحصين المجتمع ووقاية العالم من الآثار المدمرة الحاصلة من هذه الجرائم ، ان اسباب انتشار الجرائم المستحدثة متعددة ولا تختلف هذه الاسباب الدافعة الى ارتكابها عن باقي انواع الجرائم الاخرى، ومن ابرزها:-

١- **الفقر والبطالة:** وتشير دراسة ميلر (Miller, ١٩٥٨) للأحياء الفقيرة في مدينة بوسطن إلى أن اهتمامات أبناء الطبقات الفقيرة تقود إلى السلوك الجرمي[١٢]، ويشير تقرير الأمم المتحدة للتنمية البشرية لعام (٢٠٠٨) إلى تزايد في معدلات الجريمة في معظم دول العالم،أذ شهد العالم أسوء أزمة اقتصادية ومالية منذ ثلاثينيات القرن العشرين والتيكان لها أثار سلبية عديدة تمثلت بأرتفاع معدلات البطالة وتراجع التنمية وارتفاع نسب الفقر مما أدى بدورهُ الى ارتفاع معدلات الجريمة والتمييز وحالات الانتحار والاصابة بالامراض النفسية [١٣] ، ومن هنا يمكن القول ان الجرائم المستحدثة ترتبط شأنها شان الجرائم التقليدية بالبطالة والفقر والظروف الاقتصادية، لذلك نجد الشباب الذين لا يملكون فرص عمل ويملكون مهارات معرفية وأساليب تقنية يستخدمونها في النشاط الإجرامي المستحدث.

٢- **التحضر:** التحضر أحد أسباب الجريمة المستحدثة، أذ ان الهجرة الكبيرة من الريف إلى المدينة والمناطق الحضرية والمدن الكبيرة يؤدي الى عدم تمكينهم من مواجهة متطلبات الحياة الحضرية الباهظة التكاليف، مما جعل فئات واسعة من المهاجرين غير قادرين على تلبية وتوفير مستلزمات الحياة الحضرية مما جعلهم يعيشون في المناطق العشوائية والأحياء النائية والمهمشة من حيث الخدمات، وكنتيجة لهذه الضغوط يجد الافراد أنفسهم في تنافس وصراع مستمر وغير قادرين على مجارات مستلزمات الحياة العصرية مما يدفعهم إلى الاستثمار في مجال الجريمة المستحدثة التي لا تتطلب رأس مال كبير.[١٤] وتشير بعض الدراسات ان نسب الاجرام في المدن أعلى منها في الارياف وذلك بحكم أسلوب حياة المدينة وشيوع القيم الاستهلاكية فيها والاكتظاظ السكاني وزيادة الطلب على الاحتياجات المادية والمعنوية فضلاً عن كل هذا وذاك تعرض الفراد الى التغير الاجتماعي الناجم عن الانحلال والانفلات من الرقابة الاجتماعية الامر الذي يولد تحديات كبيرة تؤدي الى تواتر الشخصية المدنية والتي تسهم في اختلال نظام القيم والاعراف الاجتماعية وضعف الروابط القيمية والدينية[١٥].

٣- **الفساد:** يعد الفساد الحاضنة الرئيسة للجرائم المستحدثة ،أذ يوفر لها الغطاء الاداري والقانوني ويساعد على تنفيذها،ويسهلمن توظيف التقنيات التكنلوجية الحديثة لارتكابها ومن ثم الافلات من العقاب . والفساد هو سلوك غير اخلاقي يدفع الفرد الى وضع مصالحه الخاصة أياً كان منصبه او عمله فوق المصلحة العامة أو فوق مصلحة المؤسسة التي تعهد بخدمتها [١٦]، يشمل الفساد مجالات عديدة منها الصحة والتعليم والبيئة والصناعة وغيرها، حيث يرتبط الفساد في الجرائم المستحدثة التي اتسعت مجالاتها وتنوعت أساليبها يوماً بعد يوم لاسيما بعد تطور المجتمعات وتطور أنماط وطرق وأساليب حياتها وأعمالها التي غدت ترتكز بشكل كبير على التقنيات العالية للمعلومات والاتصالات والعمل من خلال الشركات المتعددة الجنسيات[١٧].

٤- **العولمة:** صاحبة العولمة ظواهر أساسية منها تجاوز الحدود الإقليمية للدول بسبب سرعة الانتقال بين الأشخاص والأموال، وتطور المصالح المشتركة للمجتمع الدولي، وظهور الشركات المتعددة الجنسيات مما ساعد على إيجاد المناخ الملائم لظهور الجرائم المستحدثة[١٨]، والعولمة وأن كانت تعد عامل تقدم ولها أثار ايجابية كثيرة إلا أنها تسببت في مخاطر جديدة وأثار سلبية كثيرة منها تزايد ظاهرة الأقصاء الاجتماعي وتزايد انتشار الجرائم المستحدثة محلياً وإقليمياً ودولياً، فضلاً عن أنها تهدد أنظمتها الاقتصادية[١٩].

٥- **ضعف التشريعات:-** بعض الدول لم تجري تطوير على تشريعاتها الجزائية والجنائية وأجهزة العدالة والشرطة والقضاء والتحقيقات لديها لتتمكن من مجارات التقدم في الجرائم المستحدثة وأساليبها[٢٠]، ولعل غياب هذا التشريع هو الذي يضاعف من خطورة هذه الجرائم ويساعد على انتشارها وانتقالها دون وجود رادع لها من الناحية القانونية والجزائية وعدم التمكن من مواجهتها، كما يؤدي هذا الفراغ التشريعي إلى قيام العصابات الإجرامية بتطوير هذه الجرائم التي يصعب على الجهاز التشريعي سن نصوص وقوانين تحكمها وتحد منها[٢١].

المبحث الرابع

دور المؤسسات الأمنية في وقاية المجتمع من الجرائم المستحدثة

تشكل المؤسسات الأمنية دوراً هاماً في مواجهة التحديات والصعوبات التي تواجه المجتمع وذلك لان تحقيق الأمن مهمة أساسية ورئيسية للمؤسسات الأمنية، باعتبار أن الأمن هو صمام الأمان للمجتمع ومن جملة التحديات التي يواجهها المجتمع بصورة عامة والمؤسسات الأمنية بصورة خاصة هي الجرائم المستحدثة التي تتفرع منها عدة جرائم هي (جرائم غسيل الأموال، تجارة المخدرات الارهاب الإتجار بالأسلحة الاتجار بالبشر، الجرائم السبرانية) كل هذه الجرائم تعيق امن واستقرار المجتمع.

يرى الباحث إن استغلال بعض الأفراد لتقنيات التواصل الحديثة والتكنولوجية في ربط المجموعات الاجرامية صعب الأمر على المؤسسات الأمنية التي من واجبها ملاحقتهم وتجنيد خبراء متمرسين لمتابعتهم عبر شبكات التواصل الاجتماعي فنجد أن المؤسسات الأمنية أمام معوقات عديدة وتحديات ولعل من إبرازها:[٢٢]

١ ـ عدم وجود تعريف واضح للجرائم المستحدثة مما يصعب جهود مكافحتها وتطبيق الأنظمة والقوانين بحق مرتكبيها

٢ ـ وجود تنظيمات ترتكب هذه الجرائم لأهداف سياسية واقتصادية أو مساندة لأفكار متطرفة.

٣ عدم تسمية نموذج واحد متفق عليه من جميع الدول فيما يتعلق بطبيعة النشاط الإجرامي وذلك لأن الأنظمة القانونية والتشريعية في بلدان العالم لم تتفق على صورة محددة تندرج في إطارها ما يسمى بإساءة استخدام نظم المعلومات الحديثة.

٤ يمتاز مرتكبو هذه الجرائم ببراعتهم ومهارتهم في استخدام اجهزة الكومبيوتر ، ويزداد شيوع هذا الدافع لدى صغار السن الذين يرمون وقتاً طويلاً أمام حواسيبهم الشخصية في محاولة لكسر الحواجز الأمنية للأنظمة والشبكات.[٢٣]

٥ عدم وجود تنسيق بين الدول في ما يتعلق في الإجراءات الجنائية وخاصة باعمال الاستدلال او التحقيق المخزنة للمعلومات والبرامج وبالتالي عدم الحصول على آثار مادية تشكل دليل لاثبات الجريمة.

٦ الجرائم المستحدثة ليس لها أثر خارجي ظاهر ملموس وإنما تعتمد على البيانات والمعلومات والمستندات فضلا عن ان ارتكابها يكون في الخفاء ويعمد الجاني الى عدم ترك أي دليل إدانة بعد ارتكابه للجريمة.

٧ عدم سن او ادراج معاهدة او اتفاقية بين الدول تسمح للتعاون المثمر الفعال في هذا المجال. [٢٤]

يرى الباحث ان توفير الأمن يعد احد واجبات الدولة للشعب كونه يؤثر في جميع مجالات الحياة الاقتصادية والسياسية والثقافية والاجتماعية والقانونية، فهو ضرورة ملحة وبدونها لا يستطيع الفرد ممارسة حياته اليومية، وبدون قوة وفعالية المؤسسة الأمنية لا تستطيع الدولة تحقيق أهدافها والقيام بوظائفها، لذلك يستلزم بناء وتنظيم وتدريب قوى أمنية من أجل حماية المجتمع من هذه الجرائم، كما يجب خلق الثقة بين أفراد المجتمع والمؤسسات الأمنية فضلاً عن تشريع قانون وطني واتفاقات دولية، كما يجب تطوير فريق متخصص قادر على إدارة المعلومات والمخاطر و مدرب تدريباً عالياً فضلاً عن تزويده المستمر بالمعلومات والطرق الحديثة، ومن أجل ان تصبح الأجهزة الأمنية ذات كفاءة وفعالية عالية وتعمل بشكل مهني ، يجب أن تتسم هذه الاجهزة بمجموعة من المهام والمحددات وهي[٢٥]:-

١- الحيادية والاستقلال أي يجب ان تعمل للصالح العام وليس لأشخاص أوفئات أو حزب معين وتطبق سيادة القانون.

٢- المهنية الاكاديمية والمعرفة العلمية بكافة المجالات وأن تعمل لصالح الشعب والحكومة ولا تتدخل في السياسة أذ ان ازدواجية الولاية يفقد العسكري هويته.

٣- العنصر القانوني أي أن تعمل وفق ما نص عليه الدستور وضمنه القانون.

٤- الرقابة أي أن تخضع للمسائلة من قبل السلطة التشريعية والقضائية والتنفيذية والمجتمع المدني.

سبل وآليات مواجهة الجرائم المستحدثة

تشمل سبل وآليات مواجهة الجرائم المستحدث ثلاثة محاور:

أولا: محور التخطيط الأمني

١- دعم الجهاز الامني والتكتيكات والاستراتيجيات الدولية والمستجدات العالمية في مجال مكافحة الجرائم المستحدثة.

٢- ضرورة توظيف الأخذ المنهج العلمي والوسائل التقنية في مكافحة الجريمة.

٣- أهمية التكامل والتنسيق بين الاجهزة الأمنية الوطنية والتعاون الدولي في مواجهة العصابات الإجرامية المتعددة الجنسيات والقضاء عليها.

٤- أهمية توافر قاعدة معلومات وبيانات دقيقة تتضمن المعلومات والإحصائيات لدعم عمليات التحليل والمتابعة.[٢٦]

٥- تغيير في مجالات التطور الفكري والمعرفي لمواجهة السلوك الإجرامي .

٦- أنشاء منظمات غير حكومية لتفعيل إجراءات المواجهة الشاملة لمكافحة الجرائم المستحدثة.

٧- معالجة المشكلات التي تساعد على إفراز هذا النوع من الجرائم.[٢٧]

ثانياً: محور التدريب الأمني

١- ضرورة الارتقاء بالمستوى المهني لمنتسبي الاجهزة الأمنية والعاملين في مجال مكافحة الجريمة من حيث حسن الاختيار والتأهيل والتدريب.

٢- التواصل بين جهود رجال الأمن والمواطنين.

٣- تعزيز الثقة المتبادلة بين المواطنين والاجهزة الأمنية وإرساء ثقافة التعاون والمسؤولية الاجتماعية والمساندة بين الطرفين وتوفر سبل التواصل والاتصال بين المواطنين والجهاز الأمني.

٤- التأكيد على احترام ودعم حقوق منظمات المجتمع المدني والناشطين الاجتماعيين من قبل الاجهزة الأمنية والتعاون معهم للحد من الجريمة.[٢٨]

٥- ضرورة أن تتوفر لدى العاملين في الأجهزة الأمنية الصلاحية العلمية والقدرات الذهنية والنفسية اللازمة للعمل في مجال الظواهر الاجرامية المستحدثة.

٦- توفير الميزانيات والاعتمادات المالية اللازمة من اجل التحديث الدائم المستمر لأجهزة المساعدات التقنية بما يتوافق مع التطورات العلمية في مجالات أجهزة المراقبة الهاتفية والتصوير وأرسال فرق متخصصة للتدريب على تلك الاجهزة في مصانع الشركات المنتجة للتأكد من كفاءة الأجهزة وصلاحيتها من الناحية الفنية [٢٩].

ثالثاً:- المحور التشريعي

١- سن القوانين والأنظمة الخاصة التي تكافح الجرائم المستحدثة.

٢- عقد الاتفاقيات بين الدول الخاصة بمكافحة الجرائم المستحدثة والحد منها.

٣- تفعيل الاتفاقية الدولية الخاصة بتسليم المجرمين والمتهمين بالجرائم المستحدثة الى دولهم .[٣٠]

٤- أهمية رصد وتوفير موارد مالية كافية لدعم وإغاثة ضحايا الجريمة، من خلال إنشاء صندوق وطني لتعويض الضحايا المتضررين.

٥- ضرورة اتخاذ التدابير اللازمة لفرض أنظمة المراقبة الشاملة على البنوك والمؤسسات المالية والهيئات والجمعيات التي تتلقى التبرعات والهبات والمساعدات الخيرية ضمن إطار قانوني للحيلولة دون وصول تلك الأموال لدعم وتمويل التنظيمات الإجرامية على القيام بأنشطتها غير المشروعة.

٦- ضرورة تشديد الاطار القانوني المتعلق بأجهزة التصنت والمراقبة عبر تجريم تداولها او استخدامها و التجارة بها دون تصريح أو ترخيص او موافقات رسمية وقضائية. [٣١]

أساليب الوقاية من الجرائم المستحدثة:

الوقاية تعني التدخل المنتظم بهدف تحديد العوامل والأسباب التي من المحتمل أن تؤدي إلى وقوع الجريمة والتصدي لها قبل وقوعها بالتعاون مع المختصين بها، كما يستهدف الأشخاص الذين لديهم ميول بارتكاب مثل هذه الجرائم في المستقبل نظرا إلى ظهور بعض العلامات التي تعرضه للانحراف ومن هذه الأساليب:-

١- اهمية اعتماد انظمة الحماية المتقدمة، مثل جدران النار بوصفها حاجزاً أمنياً بين الشبكات الداخلية والانترنيت، لما تؤديه من دور في فحص البيانات الواردة والصادرة والسماح بمرورها وفق معايير محددة، مع رصد التحركات المشبوهة واعداد تقارير بشأنها.[٣٢]

٢- ضرورة تأمين الأجهزة والتجهيزات المادية أذ قد تتعرض الاجهزة لهجمات داخلية صادرة من داخل المؤسسة سواء عن بشكل متعمد أو غير متعمد (مثل إدخال مفتاح USB حامل لبرمجية خبيثة)، الامر الذي يتطلب توفير الحماية اللازمة للأجهزة المستخدمة ضد هذه الهجمات المحتملة، وهذا عبر ما يلي:[٣٣]

أ. ضرورة اجراء فحص دوري للأجهزة والمعدات المادية.

ب. التأكيد على استخدام وتوظيف تطبيقات حماية تقنية مختلفة وعدم الاكتفاء بتنصيب مضاد للفيروسات مع متابعة تحديثها وصيانتها بصورة دورية.

ت. تدريب العاملين على الأجهزة ورفع قدراتهم في هذا المجال.

ث. أهمية الاعتماد على موظفين مؤهلين متخصصين لتأمين الأجهزة والانظمة ضد التهديدات الداخلية والخارجية.

٣- المراقبة الإلكترونية للاتصالات وتتم عن طريق تقنية الكترونية يختص بها المشرف على مراقبة الاتصالات الإلكترونية بقصد تسجيلها وإثبات كل ما هو مخالف للقانون، ومن أهمها تلك الأفعال المتعلقة بجرائم التخريب والإرهاب والجرائم الماسة بأمن الدولة. [٣٤]

٤- يعتمد التشفير على تحويل المعلومات من شكلها الواضح إلى صيغةيصعب فهمها، و قد لاقى هذا النوع من النظام أهمية كبيرة لنجاحه ودوره في حماية المعلومات من الاختراق والكشف. [٣٥]

٥- استقطاب الكفاءات المختصة أذ أن العديد من المؤسسات والشركات لا تهتم بالجانب الأمني بالصفة اللازمة، وتقوم بتوظيف أفراد غير قادرين على صد الهجمات الكبرى والمنظمة، وعليه فمن الواجب استقطاب أشخاص مؤهلين وخبراء في الأمن الإلكتروني بقصد سد الثغرات وحماية التجهيزات. [٣٦]

التفتيش الوقائي في المنظومة المعلوماتية والذي يعتبر من بين الإجراءات التي تدخل ضمن الصلاحيات التي تساعد الاجهزة الامنية على أداء مهامها في الوقاية من الجرائم المستحدثة، وذلك من خلال التفتيش في المنظومة المعلوماتية أو جزء منها، من خلال المعطيات والمعلومات المخزنة فيها أو الدخول إلى منظومة تخزين المعلومات بهدف نسخ المعطيات محل البحث على دعامة التخزين الالكترونية القابلة للحجز متى ما وجدت أن مثل هذه المعلومات من شأنها أن تفيد في الكشف عن الجرائم المستحدثة شرط عدم المساس بسلامة ومضمون النظم المعلومات التقنية.(٣٧)

يرى الباحث أن الجهود التي تبذلها المؤسسات الأمنية في وقاية المجتمع من الجرائم المستحدثة هي احدى وأنفع وأنجح من مجهودات معالجة الجريمة بعد وقوعها وذلك لتوفير الوقت والجهد والنفقات التي هي في امس

الحاجة إليها في ميادين التطور الاجتماعي والتنمية ، ومن ناحية أخرى فإن حدوث الضرر قد يتجاوز في كثير من الأحيان الدولة الواحدة ويعبر الحدود إلى عدة دول.

النتائج

١- أظهرت الدراسة أن الجرائم المستحدثة في العراق شهدت تطوراً ملحوظاً من حيث الأساليب والأدوات المستخدمة، نتيجة التطور التكنولوجي والانفتاح الرقمي والتحولات الاجتماعية والاقتصادية.

٢- كشفت الدراسة أن ضعف الوعي المجتمعي بالأمن الرقمي والقانوني يعد من أبرز العوامل التي تسهم في انتشار الجرائم المستحدثة، خاصة بين فئة الشباب.

٣- أظهرت النتائج أن الظروف الاقتصادية والبطالة والتفكك الأسري وضعف الرقابة الاجتماعية ساهمت بشكل مباشر في زيادة معدلات بعض الجرائم المستحدثة.

٤- تبيّن أن المؤسسات الأمنية العراقية تؤدي دوراً مهماً في مكافحة الجرائم المستحدثة من خلال الرصد والمتابعة والتحقيق والتوعية الأمنية، إلا أن هذا الدور ما يزال يواجه تحديات متعددة.

٥- أكدت الدراسة وجود حاجة مستمرة إلى تطوير القدرات التقنية والتدريبية للأجهزة الأمنية بما يتلاءم مع طبيعة الجرائم الحديثة وأساليب مرتكبيها المتجددة.

٦- أظهرت النتائج أن التشريعات القانونية الحالية بحاجة إلى تحديث مستمر لمواكبة التطورات المتسارعة في أنماط الجرائم المستحدثة، ولاسيما الجرائم الإلكترونية.

الاستنتاجات

١- إن التطور التكنولوجي، رغم إيجابياته، أسهم في خلق بيئة جديدة لظهور أنماط إجرامية معقدة تتطلب خبرات أمنية وتقنية متخصصة.

٢- إن نجاح المؤسسات الأمنية في الحد من الجرائم المستحدثة يعتمد على التكامل بين الجانب الأمني والتشريعي والتوعوي والتقني.

٣- إن ضعف الثقافة الأمنية والرقمية لدى بعض أفراد المجتمع يزيد من احتمالية تعرضهم للجرائم المستحدثة، مما يجعل التوعية المجتمعية ضرورة أساسية.

٤- إن تحديث التشريعات الخاصة بالجرائم المستحدثة يعد أمراً ضرورياً لضمان فعالية الردع القانوني ومواكبة التطورات الإجرامية الحديثة.

٥- إن التدريب المستمر للعناصر الأمنية وتوفير التقنيات الحديثة يعززان من كفاءة المؤسسات الأمنية في كشف الجرائم المستحدثة وملاحقة مرتكبيها.

٦- إن التخطيط الأمني الاستباقي القائم على جمع المعلومات وتحليلها يمثل أحد أهم الأساليب الحديثة في الوقاية من الجرائم المستحدثة.

٧- إن بناء شراكات بين المؤسسات الأمنية والمؤسسات التعليمية والإعلامية يسهم في تعزيز الوعي الوقائي والحد من انتشار السلوكيات الإجرامية الحديثة.

الهوامش

١- عبد الله احمد علي محمد ، العلاقة بين الدور والمكانة الاجتماعية . دراسة نظرية سوسيولوجيا، مجلة العلوم الانسانية والطبيعية، مجلد(٢) العدد(٥) ص٢٠٨.

٢- كمال الدسوقي، دينامية الجماعة، مكتبة الانجلو المصرية، ج١، القاهرة، ١٩٦٩، ص٢٧٦.

٣- خالد إبراهيم حسن الكردي، دور المؤسسات العلمية والأمنية في مواجهة التحديات الراهنة، بحث منشور في مجلة الصراط العدد ٢٨، ربيع الأول عام ١٤٣٥، يناير ٢٠١٤، ص ١٣٩.

٤- فريد علي الأمين، دور الإعلام في الوقاية من جرائم الاحتيال، بحث منشور في مجلة البحث العلمي، العدد٧، ٢٠٠٩، ص ١٣٩.

٥- فتوح عبد الله الشاذلي، أساسيات علم الاجرام والعقاب، منشورات الحلبي الحقوقية، بيروت، ٢٠٠٩.

٦- شوقي قدادرة، اهم الجرائم المستجدة والمستحدثة وآليات مواجهتها، بحث منشور في مجلة المجتمع والرياضة، المجلد (٢)، العدد (١)، ٢٠١٩ ص ١٣.

٧- مصطفى ابراهيم سلمان الشمري، الجرائم الالكترونية وتأثيرها في العراق، مركز الدراسات الاستراتجية والدولة، جامعة بغداد، بحث مقدم لوقائع المؤتمر العلمي الدولي التاسع الموسوم (العراق بعد عام ٢٠٠٣ الدولة، المجتمع، الاقتصاد، القانون، العلاقات الخارجية، التحدات والفرص)، ٢٠٢١، ص١٢٥.

٨- شوقي قدادة، اهم الجرائم المستجدة والمستحدثة وآليات مواجهتها، المصدر السابق، ص ١٤.

٩- زيتوني عايشة، بيه محاضرات الجرائم المستهدفة لطلبة الماجستير مرحلة ثانية، كلية الآداب والعلوم الإنسانية والاجتماعية قسم الاجتماع، ٢٠٢١، ص٦.

١٠- شوقي قدادة، اهم الجرائم المستجدة والمستحدثة وآليات مواجهتها، المصدر السابق، ص ١٤.

١١- محمد علي حاجيدهابادي، دور السياسة الجنائية في مواجهة ظاهرة الجريمة المستحدثة، مجلة الجامعة العراقية، المجلد(٧٣) العدد(٣) ٢٠٢٥.

١٢- عبد الله سالم الدراوشة، أثر الفقر والبطالة على السلوك الجرمي في المجتمع الاردني من وجهه نظر العاملين في جهاز الامن العام، بحث منشور في المجلة الاردنية للعلوم الاجتماعية، المجلد ٧، العدد٢، ٢٠١٤، ص١٨٦

١٣- تقرير الامم المتحدة الانمائي، برنامج ادارة الحكم في البلاد العربية، ٢٠٠٧، ص٧.

١٤- إسراء جبريل رشاد، الجرائم الإلكترونية الاهداف الاسباب طرق الجريمة ومعالجتها، بحث منشور في مجلة الدراسات الإعلامية، المركز الديمقراطي العربي، العدد الأول، ٢٠١٨، ص ٤٣٤ .

١٥- باسم عبد العزيز عمر العثمان، العلاقة بين التحضر والجريمة، المرجع الالكتروني للمعلوماتية ،٢٠٢٢.

١٦- حسن أبو حمود، الفساد ومنعكساته الاقتصادية والاجتماعية، مجلة جامعة دمشق، (سوريا جامعة دمشق)، المجلد ١٨، عدد ٤١، ٢٠٠٦، ص ٤٤٧.

١٧- صلاح حسن فالح السراي، الفساد والجريمة المنظمة، وزارة الداخلية، مكتب المفتش العام، ٢٠١١، ص ٢١.

١٨- يومدين أحمد، العولمة والجريمة المنظمة وأثرها على القانون الجزائري، بحث منشور في مجلة البحوث القانونية والسياسية، العدد ٥، ٢٠١٥، ص ١٥.

١٩- خالد عبد القادر التومي، الجرائم المستحدثة وأثرها على الأمن القومي، بحث منشور في مجلة الندوة للدراسات القانونية، العدد ٢٦، ٢٠١٩، صفحة ٢٦.

٢٠- إسراء جبريل رشاد مرعي، الجرائم الإلكترونية الاهداف الاسباب طرق الجريمة ومعالجتها، مصدر سابق، ص ٤٣٦.

٢١- شوقي قدادرة، أهم الجرائم المستجدة والمستحدثة وآليات مواجهتها، مصدر سابق، ص ١٥.

٢٢- عبد الفتاح بيومي حجازي، مبادئ الإجراءات الجنائية في جرائم الكمبيوتر والإنترنت، دار الفكر الجامعي، ط١، ٢٠٠٦، ص١٤٢-١٤٣.

٢٣- مداوي سعيد مداوي القحطاني، الجرائم الإلكترونية والمجتمع الخليجي وكيفية مواجهتها، مجلس التعاون الدولي الخليج العربي، قطر، ٢٠١١، ص٢١.

٢٤- عبد الفتاح بيومي حجازي، مبادئ الإجراءات الجنائية في الكمبيوتر والإنترنت، مصدر سابق، ص ١٤٦.

٢٥- حابس أحمد محمود الشروف دور المؤسسات الأمنية في بناء الدولة الفلسطينية رسالة ٢٠١٤ماجستير منشورة، معهد الدراسات الإقليمية – برنامج الدراسات العربية – جامعة القدس، ٢٠١٠ ، ص ٢٢.

٢٦- بكاري مختار، دور الإعلام في الوقاية من الجريمة المنظمة، بحث منشور في جامعة مصطفى، اسطنبول معسكر، الجزائر، ب-ت، ص١٩.

٢٧- شوقي قدادة، دور الإعلام في الوقاية من الجريمة المنظمة، مصدر سابق، ص١٩.

٢٨- بكار مختار، دور الإعلام في الوقاية من الجريمة المنظمة، مصدر سابق، ص١٩.

٢٩- شوقي قدادة، أهم الجرائم المستحدثة وآليات مواجهتها، مصدر سابق، ص ١٩.

٣٠- ثامر علي النويران، الجرائم الإلكترونية وطرق الحد منها تجربة الأردن، بحث مقدم إلى المؤتمر الدولي الأول، مكافحة الجرائم المعلوماتية، كلية الحاسب والمعلومات، جامعة الأمام محمد بن سعود الإسلامية، السعودية ٢٠١٥، ص ١٧٧.

٣١- شوقي قدادة، أهم الجرائم المستهدفه وآليات مواجهتها، مصدر سابق، ص ٢٠.

٣٢- إسراء جبريل رشاد مرعي، الجرائم الإلكترونية الاهداف والأسباب وطرق الجريمة معالجتها، مصدر سابق، ص ٤٤٧.

٣٣- جغدم محمد الأمين، جرائم الإرهاب الإلكتروني والجرائم المنظمة، بحث مقدم إلى كلية الحقوق، جامعة عبد الحميد ابن باديس – مستغانم، الجزائر ص ١٣٦.

٣٤- سمير عبد الدايم، الجرائم المستحدثة بين الموضوع والوسيلة، بحث منشور في المجلة النقدية من القانون والعلوم السياسية، المجلد ١٦، العدد٢، ٢٠٢١، ص٥١٨.

٣٥- إسراء جبريل رشاد مرعي، الجرائم الإلكترونية الاهداف الأسباب طرق الجريمة ومعالجتها، مصدر سابق، ص٤٤٨.

٣٦- جغدم محمد الأمين، جرائم الإرهاب الإلكتروني والجرائم المنظمة، مصدر سابق، ص١٣٧.

٣٧- سمير عبد الدايم، الجرائم المستحدثة بين الموضوع والوسيلة، مصدر سابق، ص ٥١٨.

المصادر

١- إسراء جبريل رشاد الجرائم الإلكترونية الاهداف الاسباب طرق الجريمة ومعالجتها، بحث منشور في مجلة الدراسات الإعلامية، المركز الديمقراطي العربي، العدد الأول ٢٠١٨

٢- باسم عبد العزيز عمر العثمان، العلاقة بين التحضر والجريمة، المرجع الالكتروني للمعلوماتية ،٢٠٢٢.

٣- بكاري مختار دور الإعلام في الوقاية من الجريمة المنظمة، بحث منشور في جامعة مصطفى اسطنبول معسكر، الجزائر، ب_ت.

٤- تقرير الأمم المتحدة الانمائي، برنامج ادارة الحكم في البلاد العربية، ٢٠٠٧.

٥- ثامر علي النويران، الجرائم الإلكترونية وطرق الحد منها تجربة الأردن، بحث مقدم إلى المؤتمر الدولي الأول مكافحة الجرائم المعلوماتية، كلية علوم الحاسب والمعلومات جامعة الأمام محمد بن سعود الإسلامية، السعودية، ٢٠١٥.

٦- جغدم محمد الأمين، جرائم الإرهاب الإلكتروني والجرائم المنظمة، بحث مقدم إلى كلية الحقوق جامعة عبد الحميد ابن باديس مستغانم الجزائر، ب – ت.

٧- حابس أحمد محمود الشروف دور المؤسسات الأمنية في بناء الدولة الفلسطينية رسالة ٢٠١٤ماجستير منشورة، معهد الدراسات الإقليمية – برنامج الدراسات العربية – جامعة القدس، ٢٠١٠

٨- حسن أبو حمود الفساد ومنعكساته الاقتصادية والاجتماعية مجلة جامعة دمشق (سوريا جامعة دمشق)، المجلد ١٨ عدد ٤١، ٢٠٠٦

٩- خالد إبراهيم حسن الكردي دور المؤسسات العلمية والأمنية في مواجهة التحديات الراهنة، بحث منشور في مجلة الصراط العدد ٢٨، ، ربيع الأول عام ١٤٣٥ يناير ٢٠١٤

١٠- خالد عبد القادر التومي، الجرائم المستحدثة وأثرها على الأمن القومي، بحث منشور في مجلة الندوة للدراسات القانونية، العدد ٢٦، ١٠ ٢٠١٩.

١١- زيتوني عايشة، بيه محاضرات الجرائم المستهدفة لطلبة الماجستير مرحلة ثانية، كلية الآداب والعلوم الإنسانية والاجتماعية قسم الاجتماع، ٢٠٢١.

١٢- سمير عبد الدايم، الجرائم المستحدثة بين الموضوع والوسيلة، بحث منشور في المجلة النقدية للقانون والعلوم السياسية، المجلد ١٦، العدد ٣ ٢٠٢١

١٣- شوقي قدادرة اهم الجرائم المستجدة والمستحدثة وآليات مواجهتها، بحث منشور في مجلة المجتمع والرياضة، المجلد (٢)، العدد (١) ٢٠١٩.

١٤- صلاح حسن فالح السراي الفساد والجريمة المنظمة، وزارة الداخلية مكتب المفتش العام ٢٠١١.

١٥- عبد الفتاح بيومي حجازي، مبادئ الإجراءات الجنائية في جرائم الكمبيوتر والإنترنت، دار الفكر الجامعي، ط١، ٢٠٠٦

١٦- عبد الله احمد علي محمد، العلاقة بين الدور والمكانة الاجتماعية . دراسة نظرية سوسيولوجيا، مجلة العلوم الانسانية والطبيعية، مجلد(٢) العدد(٥) ص٢٠٨.

١٧- عبد الله سالم الدراوشة، اثر الفقر والبطالة على السلوك الجرمي في المجتمع الاردني من وجهه نظر العاملين في جهاز الامن العام، بحث منشور في المجلم الأردنية للعلوم الاجتماعية، المجلد ٧، العدد ٢، ٢٠١٤

١٨- فتوح عبد الله الشاذلي، أساسيات علم الاجرام والعقاب، منشورات الحلبي الحقوقية، بيروت، ٢٠٠٩.

١٩- فريد علي أمين دور الإعلام في الوقاية من الجرائم الاحتيال، بحث منشور في مجلة الباحث العلمي، العدد ٧، ٢٠٠٩

٢٠- كمال الدسوقي، دينامية الجماعة، مكتبة الأنجلو المصرية، ج ١، القاهرة، ١٩٦٩.

٢١- محمد علي حاجيدهابادي، دور السياسة الجنائية في مواجهة ظاهرة الجريمة المستحدثة، مجلة الجامعة العراقية، المجلد(٧٣) العدد(٣) ٢٠٢٥.

٢٢- مداوي سعيد مداوي القحطاني، الجريمة الإلكترونية والمجتمع الخليجي وكيفية مواجهتها، مجلس التعاون الدول الخليج العربي، قطر، ٢٠١١.

٢٣- مصطفى ابراهيم سلمان الشمري، الجرائم الالكترونية وتأثيرها في العراق، مركز الدراسات الاستراتجية والدولة، جامعة بغداد بحث مقدم لوقائع المؤتمر العلمي الدولي التاسع الموسوم (العراق) بعد عام ٢٠٠٣ الدولة، المجتمع، الاقتصاد القانون، العلاقات الخارجية، التحدات والقرص)، ٢٠٢١

٢٤- يومدين أحمد العولمة والجريمة المنظمة وأثرها على القانون الجزائري، بحث منشور في مجلة البحوث القانونية والسياسية، العدد ٥، ٢٠١٥.